جامعـــة الأزهـــــر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

أسباب تعدد روايات الحديث النبوي

إعداد

د / لمياء عبدالله محمد باقادر

أستاذ مساعد بقسم الكتاب والسنة - كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى - السعودية.

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الرابع والأربعون، لعام ١٤٤٦هـ - يونيو ٢٠٢٥م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي الطباعي
The Online ISSN 2974-4679 و I.S.S.N 2974-4660

أسباب تعدد روايات الحديث النبوي

لمياء عبدالله محمد باقادر
قسم الكتاب والسنة ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ جامعة أم القرى □ السعودية.
البريد الإلكترونى :- lama1390@gmail.com

ملخص البحث:

علم الحديث من أجل العلوم قدرًا ، فالسنة هي المصدر الثاني بعد الكتاب العزيز، وبها تُعلم تفاصيل أحكام الشرع الحنيف. لذا اهتم بها العلماء، وعكفوا على خدمتها وحفظها وتدوينها وروايتها . وكان لجمع روايات الحديث في مكان واحد آثارا متعددة؛ يفيد في تحديد الحكم المستنبط من النص، ومعرفة المراد الصحيح منه، وتخريج الألفاظ المشكلة، ورفع ما ظاهره التعارض، وإيضاح بعض المعاني، ومعرفة علة الحكم، وسبب ورود الحديث، وغير ذلك، ومن هنا جاء هذا البحث في: تعدد الروايات في متون الحديث النبوي. وصور تلك الاختلافات. و يتكون البحث من مقدمة، وخاتمة، بينهما أربعة مباحث، ثم روايات الحديث النبوي. المبحث الثالث: بعض أنواع علوم الحديث المتولدة من تعدد روايات الحديث النبوي. ثم ختمت البحث بخاتمة تتضمن نتائج عامة للدراسة، وذيلته بفهارس للأحاديث وللمصادر والمراجع، وللموضوعات .

الكلمات الافتتاحية :- أسباب ، تعدد، روايات ، الحديث النبوي ، المعاني .

The Causes of the Multiplicity of Prophetic Hadith Narrations

Lamiya Abdullah Muhammad Baqader
Department of the Book and Sunnah - College of Da'wah and Fundamentals of Religion - Umm Al-Qura University - Saudi Arabia .
Email :- lama1390@gmail.com

Abstract :-

The science of Hadith is considered one of the most important sciences. The Sunnah is the second most important source after the Noble Qur'an, and it teaches the details of the rulings of the true Sharia. Therefore, scholars have paidgreat attention to it and devoted themselves to serving it, preserving it, documenting it, and narrating It . Collecting the narrations of the hadith in one place had multiple effects; it was useful in determining the ruling derived from the text, knowing the correct meaning of it, deriving problematic words, and removing what appeared to be contradictory. To clarify some meanings, understand the rationale behind the ruling, the reason for the hadith's inclusion, and other matters, this research addresses the multiple narrations in the texts of the Prophetic hadiths and the forms of these differences. This research consists of an introduction and a conclusion, with three main chapters in between, followed by a series of indices Introduction : The introduction discusses the importance of the topic and the motivation for choosing it. It also outlines the research objectives, the central research problem, a review of relevant previous studies, the methodology employed, the scope and limitations of the study, and the structure followed in conducting the research .: Chapter One: The Concept of the Multiplicity of Hadith Narrations .

Chapter Two: The Causes of the Multiplicity of Prophetic Hadith Narrations

Chapter Three: Selected Branches of Hadith Sciences That Emerge from the Multiplicity of Prophetic Hadith Narrations . The conclusion presents the main findings of the study. It is followed by indices that include a list of Hadiths, a bibliography of sources and references, and a topical index .

Key words :- The Causes - the Multiplicity – Narrations - Prophetic Hadith - Meanings

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد...

علم الحديث من أجل العلوم قدرًا وأسماها شرفًا وذكرًا، فالسنة هي المصدر الثاني بعد الكتاب العزيز، وبها تُعلم تفاصيل أحكام الشرع الحنيف.

لذا اهتم بها العلماء، وعكفوا على خدمتها وحفظها وتدوينها وروايتها واعتنوا بألفاظ الحديث شرحًا وترتيبًا وتصنيفًا التي من أجلها: صحيح البخاري، وموطأ مالك، وسنن أبي داود وغيرها كثير جدًا. فنالت عناية واهتمام من بعدهم رواية وإقبالا عليها من شتى الأقطار لسماعه منهم ثم روايتهم له والحفاظ عليه.

وكان لجمع روايات الحديث في مكان واحد آثارا متعددة؛ وهو موضوع مهم جدا يفيد: في تحديد الحكم المستنبط من النص، ومعرفة المراد الصحيح منه، وتخريج الألفاظ المشكلة، ورفع ما ظاهره التعارض، وإيضاح بعض المعاني، ومعرفة علة الحكم، وسبب ورود الحديث، وغير ذلك، كل هذا له أثر كبير في التعامل مع النص الحديثي.

وقد قال: إبراهيم الحربي سمعت أحمد بن حنبل يقول: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا ". وقال ابن معين:" لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه "، وقال علي بن المديني: " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه " (١).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي: (٢/٢١٢).

ويقول القاسمي: إن التخريج على كلام الفقهاء وتتبع لفظ الحديث لكل منهما أصل أصيل في الدين ..- ثم قال- : فلا ينبغي أن يهمل أمر واحد منهما بالمرة كما يفعله عامة الفريقين .ا هـ[1].

وهنا نقطة مهمة وهي:

- أن تعدد الروايات ليس هو علم مختلف الحديث-كما يظن البعض- إنما هو تعدد روايات دون تعارض في المعنى ولو ظاهراً، أما المختلف فيه التعارض في المعنى في الظاهر.
- كذلك تعدد الروايات لا يبنى فيه على تفسير الحديث وفهمه كما في مختلف الحديث.
- والأمر الأخير أن تعدد الروايات لا يكون بين حديث وآخر إنما هو الحديث نفسه.

فمن هنا جاءت فكرة كتابة هذه القضية، فهي في الأصل تكليف من شيخنا المبارك أ.د/ محمد بازمول هو واجب ماتع جديد في فكرته وفي طرحه: الوقوف على بعض القضايا الحديثية التي مرت بنا من خلال رسائلنا في الماجستير والتي لم يتسنى لنا التوسع فيها لكونها خارجة عن نطاق البحث، فنالت إعجابي تلك القضية وبحثت فيها أكثر، فانتقيت ذلك العنوان ليكون البحث المعد في دراسة السنة المنهجية لمرحلة الدكتوراة.

ومن هنا جاء هذا البحث في: تعدد الروايات في متون الحديث النبوي. وصور تلك الاختلافات. ثم إن وجود تلك الاختلافات وحفظها إلى زماننا هذا دليل عظيم على حفظ السنة وخدمتها.

فالله أسأل التوفيق والسداد.

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي: (٢٨٣).

❁ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- شرف الانتساب إلى خدمة السنة النبوية.

٢- الكتابة اليسيرة فيه من خلال تكليف شيخي: د. محمد بازمول حفظه الله.

٣- معرفة الأسباب التي أدت إلى اختلاف الروايات.

٤- الوقوف على صور تعدد هذه الروايات، والآثار المترتبة عليها.

٥- ارتباط مسألة تعدد الروايات غالباً بعلوم الحديث.

❁ أهداف البحث:

١- بيان أسباب تعدد الروايات للحديث الواحد.

٢- الكشف عن تعلق هذه القضية بعلوم الحديث.

٣- إظهار مدى عناية الأمة واهتمامها بحديث النبي ﷺ من خلال ضبط ألفاظه.

❁ مشكلات البحث:

شحة المصادر المختصة بموضوع البحث، وسأقف على هذه المشكلات:

١- ما المراد بتعدد الروايات؟

٢- هل هناك أسباب لتعدد الروايات؟

٣- ماهي صور الألفاظ المتعددة؟

٤- ما الآثار المترتبة على ذلك؟

❁ الدراسات السابقة:

الأول: اختلاف الروايات وأثره في توثيق النصوص وضبطها"، للدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، بحث منشور في مجلة الدرعية، السنة الثانية – العدد ٨، شوال ١٤٢٠هـ / فبراير ٢٠٠٠م.

الثاني: تعدد روايات الكتاب الحديثي، وأثره، الدكتور: محمد بن عمر بازمول.

وقد استفدت من هذين البحثين جميعًا، وهي فيما يتعلق بجهود العلماء في جمع روايات الكتاب الحديثي الواحد.

الثالث: أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، محمد عوامة، دار السلام القاهرة، ١٤٠٧هـ.

الرابع: اختلاف الأسانيد والمتون وأثره في اختلاف الفقهاء، د. ماهر الفحل، دار عما للنشر ١٤٢٣هـ.

الخامس: أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب، دار كنوز العلم ١٤٢٢هـ.

السادس: أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف"، للدكتور شرف محمود القضاة، والدكتور أمين محمد القضاة، كلية الشريعة – الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، مجلد ٢٠، دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٩٩م.

السابع: رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، مخطوط بدرالدين محمد الصنعاني حققه: أبو عبدالرحمن صبري بن مصطفى المحمودي.

❁ منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث منهجين من مناهج البحث العلمي، وهما:

أولاً: المنهج الاستقرائي. وقد اعتمدت فيه على:

جمع بعض الأمثلة التي ورد فيها اختلاف بين الرواة المتعلقة بحديث واحد.

ثانياً: المنهج التحليلي القائم على النظر في الروايات، واختلاف أهل العلم في الأدلة التي يبنون عليها أقوالهم، في مسألة تعدد الروايات.

ثالثاً: منهج المقارنة في الجانب التطبيقي القائم على مقارنة الألفاظ ببعضها وما ينتج من فوائد تخدم مفردات الدراسة.

❁ حدود البحث:

يدور مجال البحث على النظر في أسباب اختلاف الرواة في متن الحديث، وما نتج من هذا الاختلاف من قضايا تتعلق بعلم مصطلح الحديث ودراسة بعضها.

❁ خطة البحث:

وقد قسمت بحثي إلى: مقدمة، وخاتمة، بينهما ثلاثة مباحث، ثم قائمة مصادر ومراجع، ثم الفهارس.

وتفصيل ذلك كالآتي:

المقدمة: واشتملت على أهمية الموضوع وسبب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع فيه، وحدود البحث، والخطة التي سرت عليها.

❁المبحث الأول: معنى تعدد الروايات في متن الحديث النبوي.

❁المبحث الثاني: أسباب تعدد الروايات، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: أسباب تعدد الروايات من ناحية الاختلاف في فعل النبي ﷺ ، وفيه مسألتين.

المطلب الثاني: أسباب تعدد الروايات بسبب اختلال ضبط الراوي، وفيه ثلاث مسائل.

المطلب الثالث: تصرف الراوي في المتن، وفيه ثلاث مسائل.

❁المبحث الثالث: أنواع علوم الحديث المتولدة من تعدد الروايات، وفيه خمسة أنواع.

الخاتمة، وأهم النتائج.

الفهارس وتشمل:

فهرس الأحاديث.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وبعد:

فإني أحمد الله على ما يسَّر وأعان، فله مبدأ الحمد ومنتهاه وأوله وآخره، وما بنا من نعمة فمن الله وحده دونما سواه.

وما وُفِّقت في هذا العمل فمن الله سبحانه، وإن بدا غير ذلك فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله تعالى من الزلات والخطأ، وأسأله سبحانه أن يغفر زلتي ويتقبل عثرتي.

والشكر له جل شأنه على كل نعمة أنعم بها علينا، وما تفضَّل به عليَّ من خدمة لسنة نبيه محمد ﷺ.

وأشكر بعد شكر الله وحمده جامعة أم القرى، ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة خاصة على إتاحة الفرصة لمواصلة دراستي العليا لمرحلة الدكتوراه.

والشكر موصول لفضيلة شيخي وأستاذي، الأستاذ الدكتور: محمد بن عمر بازمول حفظه الله، جزاه الله عنا خير الجزاء، وبارك في عمره وعمله.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: معنى تعدد روايات متن الحديث النبوي

معنى تعدد روايات.

"تعدد الروايات" مركب إضافي، وقد جرت عادة أهل العلم في التعريف بالمركبات الإضافية تعريف كل جزء على حدة، ثم يعرفونهما جملة واحدة.

وعلى هذا كان لابد من بيان معنى كلمة (تعدد) أولًا، ثم (الرواية) ثم استنباط تعريف تعدد الروايات.

- **الـ"تعدد":** (عَدَّ) الْعَيْنُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ لَا يَخْلُو مِنَ الْعَدِّ الَّذِي هُوَ الْإِحْصَاءُ.

وَمِنَ الْإِعْدَادِ الَّذِي هُوَ تَهْيِئَةُ الشَّيْءِ. وَإِلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ تَرْجِعُ فَرُوعُ الْبَابِ كُلُّهَا.

فَالْعَدُّ: إِحْصَاءُ الشَّيْءِ. تَقُولُ: عَدَدْتُ الشَّيْءَ أَعُدُّهُ عَدًّا فَأَنَا عَادٌّ، وَالشَّيْءُ مَعْدُودٌ(١).

والمعنى المراد هنا هو: الإحصاء.

وفي المصباح المنير: (ع د د): عَدَدْتُهُ عَدًّا ..... التَّعَدُّدُ الْكَثْرَةُ(٢).

وجاء في تاج العروس: عدد: العَدَد هُوَ الكَمِّيَّةُ المُتَأَلِّفَة من الوَحَدَاتِ، فيَخْتَصُّ بالمتعدِّد فِي ذاتِهِ، وعَلى هذا فالواحِدُ لَيْسَ بِعَدَدٍ، لأَنّه غير متعدِّد، إِذ التَّعَدُّدُ الكَثْرَةُ(٣).

فالتعدد مرجعه إلى الزيادة التي هي ضد الفردية

- **الـ"رواية":** جمع رواية مصدر روى ويستعمل في نقل الخبر وغيره، فقال الفراهيدي: " والرِّواية: رواية الشِّعر والحديث ورجل رواية: كثير الرِّواية والجميع: رُواة". وتأتي بمعنى السقاية(٤).

---

(١) مقاييس اللغة (٤/ ٢٩).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٣٩٥).

(٣) تاج العروس (٥/ ٩٥).

(٤) مادة روي: كتاب العين (٨/ ٣١٣)، تهذيب اللغة: (٣١٣/١٥)، لسان العرب: (٣٤٨/١٤).

وحاصل معنى الرواية على الاستعمال الأول أنها: نقل الُمروَّي عمن روَّاه بعد تحمله منه وحفظها.

الروايات اصطلاحاً: ما يروى عن النبي ﷺ من الحديث النبوي أو عن الصحابة أو التابعين بإسناد. فكل متن روي عن رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، وكل ما روي عن الصحابة والتابعين من أقوال وأحوال تدخل في بيان عصر النبوة، أولا تدخل، فهي مما اشتملته كلمة: مرويات، وروايات؛ لأنها تشمل كل ما روي(١).

معنى المتن:

لغة: كل شيء صلب ظهره، والجمع متون ومِتان، ومتن كل شيء ما ظهر منه، وما أرتفع وصلب من الأرض. ومتن القوس تمتيناً شدها بالعصب(٢).

اصطلاحا: ما انتهى إليه السند(٣). وهي ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه ولعله سمي بذلك لأنه الظاهر والمطلوب والغاية من الحديث كله، فهو مأخوذ من معانيه اللغوية السابقة(٤).

معنى الحديث:

لغة: الجديد. اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير(٥).

(١) منهج نقد المتن للأدلبي: ص٣٠.
(٢) لسان العرب مادة متن: (٤١٣٠/٦).
(٣) شرح ألفية العراقي: (١٤/١).
(٤) أصول الحديث علومه ومصطلحه محمد الخطيب: ص٣٦.
(٥) شرح ألفية العراقي: (١٥/١).

المبحث الثاني: أسباب تعدد الروايات

المطلب الأول: أسباب تعدد الروايات من ناحية الاختلاف في فعل النبي ﷺ

وفيه مسألتين:

- الأول: اختلاف صور فعل النبي ﷺ.
- الثاني: الاختلاف في نقل صورة عمل النبي ﷺ.

قد تتعدد روايات متن الحديث النبوي، ويكون منشأ هذا التعدد يرجع إلى الصحابة الكرام في نقلهم الحديث من قول النبي ﷺ أو فعله.

في هذا المبحث سيكون تسليط الضوء على مسألة مجيء المتن الذي يتكلم عن واقعة واحدة على أكثر من صورة، وقد يكون في هذه الصور شيء من الاختلاف، فما هي الأسباب التي تستتر ورواء هذا التعدد، هذا ما أستعين الله تعالى على بيانه في الدراسة التي يحتويها هذا المبحث.

يمكن أن يستخلص أن هذا التعدد راجع إلى سببين:

السبب الأول: اختلاف صور فعل النبي ﷺ.

وذلك فيما إذا فعل النبي ﷺ العمل الواحد على أكثر من صورة وبأكثر من طريقة العمل في أوقات مختلفة، وينقل من يشاهد هذا الفعل من الصحابة الكرام فياتي في ظاهر ما يرد من ذلك عنهم اختلاف لعله يثير في نفس الناقد شيئا من الاستفهام والشك في ضبط الرواة لما ينقلونه من ذلك، ويكون في واقع الحال تعدد صور فعل النبي ﷺ هو الذي يقف وراء هذا الاختلاف، وهو سبب هذا التعدد في الروايات.

من أمثلة ذلك:

حديث عائشة رضي الله عنها الذي يحكي صلاة النبي ﷺ في الليل، فقد ورد عنها في نقل صورة ذلك عدة روايات، وبعض هذه الروايات لا يوافق البعض الآخر في كيفية فعل النبي ﷺ في هذه الصلاة، وهذا بعض ما جاء عنها من ذلك:

١. عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ **أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزِيدُ** فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ **عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُصَلِّي أَرْبَعًا ، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا ، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا))**[(١)].

٢. وفي رواية: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ))[(٢)]

٣. عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ فَقَالَتْ: ((سَبْعٌ وَتِسْعٌ وَإِحْدَى عَشْرَةَ سِوَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ))[(٣)]

٤. عن سعد بن هشام بن عامر قال: قُلْتُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْبِئِينِى عَنْ وِتْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺفَقَالَتْ : ((كُنَّا نُعِدُّ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ فَيَبْعَثُهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَتَسَوَّكُ

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم: ١٠٩٦، صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، رقم: ٧٣٨، سنن ابي داود: كتاب الصلاة، باب صلاة الليل، رقم: ١٣٤١، سنن الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل، رقم: ٩٣٩، سنن النسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، كيف الوتر بثلاث؟ رقم: ١٦٩٧.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب: ما يقرأ في ركعتي الفجر، رقم: ١١١١. سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب: في صلاة الليل: رقم: ١٣٣٩، سنن ابن ماجه: كتاب: إقامة الصلاة، باب ما جاء في كم يصلي في الليل، رقم: ١٣٥٩.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف كان صلاة النبي ﷺ وكم كان يصلي من الليل، رقم: ١٠٨٩.

وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّى تِسْعَ رَكَعَاتٍ لاَ يَجْلِسُ فِيهَا إِلاَّ فِي الثَّامِنَةِ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يَنْهَضُ وَلاَ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّى التَّاسِعَةَ ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا ثُمَّ يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَا بُنَىَّ فَلَمَّا أَسَنَّ نَبِي اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَ اللَّحْمَ أَوْتَرَ بِسَبْعٍ وَصَنَعَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الأَوَّلِ فَتِلْكَ تِسْعٌ يَا بُنَىَّ))[1].

٥. عن عائشة رضي الله عنها قالت: **((كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ إِنَّهُ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، تَرَكَ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ قُبِضَ** حِينَ قُبِضَ وَهُوَ يُصَلِّي **مِنَ اللَّيْلِ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ ، آخِرُ صَلَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ الْوِتْرُ))**[2].

قال أبو الوليد الباجي في شرحه على الموطأ في التعليق على هذا الاختلاف عن عائشة رضي الله عنها: " أن رواية عائشة رضي الله عنها اضطربت في الحج والرضاع وصلاة النبي ﷺ بالليل وقصر الصلاة في السفر وهذا غلط ممن قاله، وسهو عن وجه التأويل، ولو اضطربت روايتها في صلاة النبي ﷺ بالليل مع مشاهدتها له مدة عمرها في حياته لوجب أن يكون اضطراب روايتها فيما لم تشاهده إلا مرة أو مرتين أشد ولا تصح لها رواية، وقد أجمع من تعلق بشيء من العلم على أنها من أحفظ الصحابة فكيف بغيرهم، وإنما حمله على ذلك قلة معرفته بمعاني الكلام ووجوه التأويل ورواية عائشة في ذلك تحتمل وجهين:

---

(١) صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: جامع صلاة الليل، رقم: ٧٤٦. سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب صلاة الليل، رقم: ١٣٤٢. سنن النسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: قيام الليل، رقم: ٧٤٦. سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب صلاة الليل، رقم: ١٣٤٢. سنن النسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: قيام الليل، رقم: ١٦٠١. سنن ابن ماجة: كتاب: إقامة الصلاة، باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع، رقم: ١١٩١.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، رقم: ١٣٦٣.

أحدهما: أنه كان ﷺ تختلف صلاته بالليل لأنه لا حد لصلاة الليل فمرة كانت تخبر بما شاهدت منه في وقت ما، ومرة كانت تخبر بما شاهدت منه في غيره، وإنما قالت إنه ﷺ كان لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة تريد صلاته المعتادة الغالبة، وإن كان ربما يزيد في بعض الأوقات على ذلك فقصدت في تلك الرواية إلى الإخبار عن غالب صلاته، وذكرت في هذه الرواية أكثر ما كانت تنتهي إليه صلاته في النادر أن ما كانت تنتهي إليه صلاته في الأغلب إذا زاد على المعتاد.

الثاني: أن تكون رضي الله عنها تقصد في بعض الأوقات إلى الإخبار عن جميع صلاته في ليلة وتقصد في وقت ثان إلى ذكر نوع من صلاته في الليل وجميع صلاة النبي ﷺ بالليل في رواية عائشة رضي الله عنها ((خمس عشرة ركعة يفتتح صلاته بركعتين خفيفتين))[1].

السبب الثاني: الاختلاف في نقل صورة عمل النبي ﷺ.

فمن أسباب تعدد روايات الحديث اختلاف الصحابة الكرام في حكاية فعل النبي ﷺ، وما يحيط بهذا الفعل من ظروف زمانية ومكانية[2]، وهذا الاختلاف له تعلق بعلم مختلف الحديث عند المحدثين، وعلى كل فإن الاختلاف في حكاية الفعل النبوي من جملة أسباب تعدد روايات متن الحديث.

من أمثلة ذلك:

الحديث الذي يحكي مدة إقامة النبي ﷺ في مكة يقصر الصلاة في واقعة الفتح، فقد جاء ذلك عن أكثر من صحابي، وبين ما جاء عنهم في ذلك تباين قوي.

(١) المنتقى شرح الموطأ: (١/ ٢١٦).

(٢) يُنظر: أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي: د. شرف القضاة، د. أمين القضاة: ص٣٦.

١. عن ابن عباس ﷺ قال: ((أقام النبي ﷺ بمكة تسعة عشر يوما يصلي ركعتين))[١].

٢. عن ابن عباس ﷺ أيضا: ((أن رسول الله ﷺ أقام سبع عشرة بمكة يقصر الصلاة))[٢].

٣. عن ابن عباس ﷺ: ((أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة))[٣]

٤. عن عمران بن حصين ﷺ قال: ((غزوت مع رسول الله ﷺ، وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، ويقول: يا أهل البلد، صلوا أربعة، فإنا قوم سفر))[٤]

وهكذا تعدد الروايات لاختلاف الرواة في مدة إقامته ﷺ في مكة يقصر الصلاة في غزوة الفتح، بل اختلفت الرواية في حديث ابن عباس على ثلاثة أقوال: (تسع عشرة)، (سبع عشرة)، (خمس عشرة) وقد رجح البيهقي رحمه الله رواية: (تسع عشرة)، قال: "وأصحها عندي – والله أعلم – رواية (تسع عشرة)، وهي الرواية التي أودعها محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح، فأخذ من رواها ولم

(١) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب مقام النبي بمكة زمن الفتح رقم: ٤٠٤٧، سنن الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كم تقصر الصلاة رقم: ٥٤٩، سنن النسائي: كتاب تقصير الصلاة، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، رقم: ١٤٥٣، سنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة؟ رقم: ١٧٠٤.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر، رقم: ١٢٣٠.

(٣) سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر، رقم: ١٢٣١، سنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلده؟ رقم: ١٧٠٩.

(٤) سنن أبي داود: كتاب الصلاة، مباب تى يتم المسافر في الصلاة، متى يتم المسافر (١٢٢٩)، وبنحوه الترمذي وصححه في الصلاة، ما جاء في تقصير الصلاة في السفر، رقم: ٥٤٥.

يختلف عليه عن عبدالله بن المبارك وهو أحفظ من رواه عن عاصم الأحول، والله أعلم"[١].

وكذلكم قال بترجيح هذه الرواية ابن حجر العسقلاني في الفتح[٢]، قال: "إن رواية ((تسعة عشر)) أرجح الروايات، وبهذا أخذ إسحاق بن راهويه، ويرجحها أيضا: أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة".

وقد جمع البيهقي بين روايات ((تسع عشرة)) و((سبع عشرة)) في حديث ابن عباس، ورواية ((ثماني عشرة)) في حديث عمران: بأن من رواها ((تسع عشرة)) عد يوم الدخول ويوم الخروج، ومن روى ((ثمان عشرة)) لم يعد أحد اليومين، ومن قال: ((سبع عشرة)) لم يعدهما[٣].

وزاد عليه ابن حجر فتأول رواية ((خمس عشرة)): بأن الراوي ظن أن الأصل رواية سبعة عشر، فحذف منها يومي الدخول والخروج، فذكر أنها خمسة عشر[٤].

(١) سنن البيهقي الكبرى: (١٥١/٣)، وينظر: نصب الراية (٢/ ١٨٤).
(٢) (٥٦٢/٢).
(٣) سنن البيهقي الكبرى: (١٥١/٣).
(٤) الفتح (٢/ ٥٤٢).

المطلب الثاني: أسباب تعدد الروايات مما صدر من الرواة بسبب اختلال ضبط الراوي

وفيه ثلاث مسائل:

- **اختلاط الراوي.**
- **اضطراب الراوي.**
- **مخالفة الراوي لمن هو أولى منه.**

الضبط: ملكة تؤهل الراوي لأداء الحديث كما سمعه، وهو ركن من أركان قبول الحديث، فلا يقبل حديث لم يتصف راويه بالضبط.

ولكن رواة الأخبار ليسوا على مرتبة واحدة؛ لاختلاف المواهب والملكات من طرف، واختلاف عناية الراوي بما يرويه وتفرغه له من طرف آخر، فمن الرواة من هو الحافظ الجهبذ، ومنهم من هو الثقة ولكنه دون الحافظ، ومنهم من في ضبطه شيء من الخلل، فتراهم يصفونه بالصدوق، ومنهم من زاد هذا الخلل في ضبطه فهو الضعيف.

لذلك اهتم النقاد بالكشف عن ضبط الراوي، فقابلوا ما يرويه من حديث مع روايات الحفاظ الضابطين، ولاحظوا مدى موافقته لهم في الرواية، وحكموا بأنه ضابط لحديثه متقن لروايته إن وافقهم في الغالب وندرت منه المخالفة، وباختلال ضبطه إن خالفهم في الرواية، وبينوا ماهية هذا الاختلال بعباراتهم الجامعة التي تبين مقدار اختلاله وماهيته.

فكل راو عرضة لأن يرى منه الخطأ في الرواية، إذ الخطأ لا يسلم منه كبير أحد، إلا أن من عرف منه الخطأ والخطآن ليس كمن كثر منه ذلك، أو كان غالب ما يرويه كذلك.

أولاً اختلاط الراوي:

الاختلاط هو ما يعرفه المحدثون: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما لخوف أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن أو سرقة مال أو ذهاب كتب أو احتراقها(١).

وأثر اختلاط الراوي في تعدد الروايات يؤثر ولا بد على روايته، مما يؤدي إلى وجود تعدد الروايات بصورة الاختلاط سبباً في هذا التعدد، وهذا الاختلاف قد يكون في سند الحديث أو في متنه.

مثال في سند الحديث تجد من وصف بالاختلاط يغير في سياق الإسناد، وربما رفع الموقوف ووصل المرسل إلى غير ذلك من صور التغيير في سياق الإسناد، ومن هنا تجد الأئمة المحدثين يصورون حال بعض من اختلط بأنه يقلب الأسانيد، مدللين بذلك على طروء سوء الحفظ عليه، كما قال ابن حبان رحمه الله تعالى في عبدالله بن عبد العزيز بن عبدالله بن عامر الليثي أبو عبد العزيز، قال: «كان

ممن اختلط بأخرَة، حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم، ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم»(٢)، وكما قال في يزيد بن عطاء الليثي مولى أبي عوانة، قال: «ممن ساء حفظه، حتى كان يقلب الأسانيد وروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات»(٣)

مثال ذلك: ما رواه الترمذي من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: ((ربما مشى النبي ﷺ في نعل واحدة))(٤). هكذا عن عائشة مرفوعاً.

---

(١) المقنع في علوم الحديث: (٦٦٣/٢)، فتح المغيث للسخاوي: (٣٦٦/٣).

(٢) المجروحين (٨/٢).

(٣) المرجع السابق: (١٠٣/٣).

(٤) كتاب اللباس، باب ما جاء في الرخصة في المشي في النعل واحدة: (١٧٧٧).

ورواه الترمذي أيضا من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة: ((أنها مشت بنعل واحدة))[١]، موقوفاً على عائشة.

وقال الترمذي: هكذا رواه سفيان الثوري وغير واحد عن عبد الرحمن القاسم موقوفاً، وهذا أصح.

ذلك أن ليث بن أبي سليم هذا كان قد اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه، أما ابن عيينة فهو ثقة حافظ، فتقدم روايته الحديث موقوفاً على رواية ليث مرفوعًا وكان اختلاط ليث بن أبي سليم سبباً في تعدد روايات الحديث بتعدد صور إسناده.

ثانياً اضطراب الراوي:

قال أبو عيسى الترمذي رحمه الله تعالى في معرض كلامه عن عبد الرحمن، أي ليلى رحمه الله تعالى: «كان يروي الشيء مرة هكذا ومرة هكذا يغير الإسناد وانما جاء هذا من قبل حفظه، وأكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب بعد السماع.

وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد وعبدالله بن لهيعة وغيرهم، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال أحمدابن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج به. إنما عنى: إذا تفرد بالشيء، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد فزاد أو نقص، أو غير الإسناد، أو جاء بما يتغير فيه المعنى»[٢].

مثال ذلك حديث ((إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: الْحَمْدُ لِلهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيُقَلْ لَهُ: يَرْحَمُكُمُ اللهُ . وَلْيُقَلْ هُوَ: يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ))[٣]

---

(١) المرجع السابق: (١٧٧٨).

(٢) علل الترمذي مع شرحه لابن رجب: (١٣٠/١).

(٣) سنن الترمذي: أبواب الأدب، باب ما جاء كيف يشمت العاطس، رقم: (٢٧٤١).

فقد اضطرب ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى في رواية الحديث فرواه على صورتين، فجعله مرة من حديث من حديث أبي أيوب الأنصاري، وأخرى من حديث علي بن أبي طالب. والحديث رواه شعبة بن الحجاج أخبرني ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى بن عبدالرحمن، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب: أن رسول الله قال فذكره(١).ورواه يحيى بن سعيد القطان(٢) وعلي بن مسهر القرشي(٣)، عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ.

قال الترمذي عقب رواية الحديث: كان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث، يقول أحياناً: عن أبي أيوب عن النبي ﷺ، ويقول أحياناً: عن علي عن النبي ﷺ ".

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى هذا ممن يوصف بالاضطراب واختلال الضبط، فقال فيه أبو زرعة: ليس بأقوى ما يكون، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال شعبة: ما رأيت أسوأ من حفظه، وقال يحيى القطان: سيء الحفظ جداً، وقال يحيى بن معين: ليس بذاك، وقال الدارقطني: رديء الحفظ كثير الوهم(٤).

وكان اختلال ضبطه واضطراب حفظه سببا في روايته الحديث على أكثر من صورة وضُعف حديثه لذلك.

ثالثاً مخالفة الراوي لمن هو أولى منه

يستعمل المحدثون هذه المفردة في اتجاهين:

الأول: استعمال يريدون به معنى هذه المفردة في لغة العرب وهو ترك الموافقة،

---

(١) سنن الترمذي: أبواب الأدب، باب ما جاء كيف يشمت العاطس، رقم: (٢٧٤١).

(٢) في الموضع السابق.

(٣) سنن ابن ماجة: كتاب الأدب، تشميت العاطس، (٣٧١٥).

(٤) ميزان الاعتدال: (٦/٢٢٢)

هذا ما نراه كثيراً في كلام النقاد عند حكاية اختلاف صور الروايات، فيقولون: خالف فلان في روايته، فرفع الحديث مثلاً، أو غير في رجال الإسناد أو غير ذلك.

الثاني: المخالفة المنافية التي يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، وهذا بينه ابن حجر رحمه الله تعالى في معرض كلامه عن زيادة الثقة، فقال: "وزيادة راويهما أي: الصحيح والحسن – مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقاً... وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها"(١).

وهذا المعنى الثاني في استعمال المحدثين للمخالفة، هو الذي يصور ماهية مخالفة الراوي لمن هو أولى منه، ذلك أن المحدثين على تسمية مخالفة الراوي لمن هو أولى منه بمسميين اثنين: وهما الشاذ والمنكر، وكلاهما مردود عند المحدثين.

ومن هنا يمكن القول في تعريف مخالفة الراوي لمن هو أولى منه بأنها:

رواية الراوي الحديث على صورة منافية لرواية من يرجحه ضبطاً أو عدداً في سياق الإسناد أو المتن.

وذلك أن مخالفة الراوي لغيره من الرواة إنما تكون في سياق الإسناد أو في سياق لفظ الحديث، وأولوية المخالف إنما تكون في زيادة الضبط أو زيادة العدد.

لنأخذ مثال على اختلاف اللفظ في الحديث المنكر فقط:

روى الدارقطني من طريق إبراهيم بن هانئ نا محمد ابن يزيد بن سنان حدثنا أبي يزيد بن سنان سليمان الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال لنا رسول الله ﷺ: ((من ضحك منكم في صلاته فليوضأ ثم ليعيد الصلاة)).

(١) نزهة النظر: ص ٦٨.

قال الدارقطني: قال لنا أبو بكر النيسابوري: هذا حديث منكر فلا يصح والصحيح عن جابر خلافه.

وقد بين الدارقطني وجه النكارة في الحديث فقال: "أبو الحسن يزيد بن سنان ضعيف، ويكنى بأبي فروة الرهاوي، وابنه ضعيف أيضاً، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين: أحدهما: في رفعه إياه إلى النبي ﷺ، والآخر: في لفظه، والصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر من قوله: ((من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء)). وكذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات، منهم سفيان الثوري[١] وأبو معاوية الضرير[٢]ووكيع[٣] وعبدالله بن داود الخريبي[٤] وعمر بن علي المقدمي[٥] وغيرهم، وكذا رواه شعبة وابن جريج عن يزيد بن أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر"[٦].

فاجتمع في الرواية التي ساقها الدارقطني من طريق يزيد بن سنان نكارة الإسناد ونكارة المتن، أما نكارة الإسناد ففي مخالفته الثقات في رفع الحديث، والصحيح وقفه، وأما نكارة المتن ففي ذكره إعادة الوضوء في الضحك في الصلاة، والمعروف في حديث جابر من طريق الثقات إعادة الصلاة دون الوضوء، وكان نكارة الحديث من هذا الطريق سبباً في تعدد صور روايات الحديث في السند وفي المتن أيضاً.

---

(١) سنن الدارقطني: الصلاة، أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، (١٧٢/١)، والبيهقي في أبواب الحدث، باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة: ٦٥٦.

(٢) سنن الدارقطني: الصلاة، أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، (١٧٢/١)، وابن أبي شيبة في الصلاة، من كان يعيد الصلاة الضحك: ٣٩٠٨، والبيهقي في أبواب الحدث، باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة: ٦٥٦.

(٣) نفس المرجع سنن الدارقطني، والبيهقي.

(٤) نفس المرجع: سنن الدارقطني.

(٥) نفس المرجع: سنن الدارقطني.

(٦) حديث شعبة نفس المرجع: سنن الدارقطني. والبيهقي نفس الموضع السابق: ٦٥٧، وحديث ابن جريج في سنن الدارقطني: الموضع السابق.

المطلب الثالث: تصرف الراوي في المتن وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: الرواية بالمعنى.

الثانية: اختصار الحديث.

الثالثة: الجمع بين الأحاديث.

في الحديث عن عبدالله بن مسعود أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ((نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ))[(١)]. ففي هذا الحديث التصريح بوجوب نقل العلم وإشاعة السنن والأحكام[(٢)].

فمن الحقوق الواجبة نشر السنة على الناس قاطبة يبلغها الشاهد إلى الغائب ووظيفة الحامل غير العالم في هذه الأمانة أن يؤديها إلى أهلها بالوفاء والتسليم، ووظيفة الحامل الحاذق أيضاً أن يؤديها إلى من عساه أحذق منه في الفهم والتفهيم[(٣)]

وفي قوله: ((سمع منا شيئا)) يعم الأقوال والأفعال الصادرة من النبي ﷺ[(٤)]، وقد فهم الصحابة هذا التعميم فنقلوا أقواله وأفعاله وأحواله، بل وصفاته وما فَعل بحضرته ﷺ.

وفي قوله: ((فبلغه كما سمع)) إرشاد للناقل إلى التوجه نحو حفظ الحديث وأدائه من غير تغيير فيه، والحفظ للحديث على ضربين؛ أحدهما: حفظ ألفاظه، وعدّ حروفه، والآخر: حفظ معانيه دون اعتبار لفظه، والمستحب للراوي أن يورد الأحاديث بألفاظها التي سمعها من غير تغيير فيها، فإن ذلك أسلم له، مع الاتفاق على جوزاه وصحته[(٥)].

---

(١) سنن الترمذي: كتاب العلم، ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ٢٦٥٧. قال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) ينظر: عمدة القاري (٢/ ١٤٤).

(٣) ينظر: المتواري على أبواب البخاري، لابن المنير: ص٣٤.

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح (١/ ٤٤٣).

(٥) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (١٦/٢).

لكن لا يخفى أنه لو كان اللازم للنقلة وفي مقدمتهم الأصحاب الكرام وأن يؤدوا الألفاظ التي بلغت أسماعهم بأعيانها بلا زيادة ولا نقصانِ ولا تقديم ولا تأخير، لكانوا يستودعونها الصحف كما فعل رسول الله ﷺ بالقرآن، فكان إذا نزل الوحي دعا الكاتب فكتبه، مع ما توكل الله له بجمعه وقرآنه فقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [سورة القيامة:١٧].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [سورة الحجر:٩]

فلو كانت الأحاديث سبيلها هكذا لكتبها أصحاب رسول الله ﷺ. نعم ورد عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه كان يكتب كل شيء، لكن سائر الأخبار إنما تلقونها منه ﷺ حفظًا وأدوها حفظًا، فكانوا يقدمون ويأخرون وتختلف ألفاظ الرواية فيما لا يتغير معناه، فلا ينكر ذلك منهم، ولا يرون بذلك بأسًا(١).

لذلك جاء عن محمد بن سيرين قال: «كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف والمعنى واحد»(٢)، ومعلوم أن ابن سيرين إنما كان جل أخذه عن الصحابة كرام، فالواقع يحكي اختلاف النقلة في رواية الحديث ونقل ألفاظه.

وهذا الاختلاف إما أن يرجع إلى تعدد صدور الحديث عن النبي ﷺكأن تتعدد مجالس رسول الله ﷺ ويتناول موضوعاً واحداً في مناسبات مختلفة، ويعبر عن المعنى الواحد بألفاظ عدة، فتحفظ عنه هذه الأحاديث مع اختلاف ألفاظها(٣).

---

(١) ينظر : نوادر الأصول للحكيم الترمذي: (٤/ ١١٨) وما بعدها.

(٢) الترمذي في العلل الصغير (٧٤٦).

(٣) ينظر: مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، د. عبد الرزاق الشايجي، ود. السيد محمد نوح: ص٧.

وإما أن يرجع في بعض صوره إلى تصرف الراوي في متن الحديث، فليس كل الرواة يؤدون لفظ الحديث كما سمعوه، بل منهم من يحفظ معنى الحديث فيؤديه بما يعبر عن هذا المعنى، ومنهم من لا ينشط إلى ذكر الحديث كاملاً، إنما يختصره، ويورد منه بعضه بحسب الحامل له على ذلك، ومنهم من يسوق أكثر من حديث في سياق واحد من غير فصل، وهذا كله يؤدي إلى تعدد روايات الحديث بتعدد صور متنه.

المسألة الأولى: الرواية بالمعنى

والمقصود منها: أن يروي الراوي الحديث بالمعنى الذي يفهمه منه(١)

مثال ذلك: مارواه العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ))(٢) هكذا رواه عن العلاء: سفيان بن عيينة، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي(٣) والحسن بن الحر(٤)، وسعد بن سعيد(٥)، وشعبة بن الحجاج من رواية محمد بن جعفر عنه(٦) ومن رواية وكيع بن الجراح عنه(٧) ومن رواية سعيد بن عامر عنه(٨).

(١) من شرح العلل لابن رجب: (١٤٧/١).
(٢) صحيح مسلم: كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة فِي كل ركعة، (٢ / ٩) برقم: (٣٩٥).
(٣) سنن الترمذي: كتاب التفسير، من فاتحة الكتاب، ٢٩٥٣.
(٤) صحيح ابن حبان في الصلاة، ذكر كيفية قسمة فاتحة الكتاب بن العبد وبين ربه: ٧٧٦.
(٥) ابن حبان في الصلاة، ذكر إيقاع النقص على الصلاة إذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب (١٧٨٨).
(٦) رواه الإمام أحمد في حديث أبي هريرة (٩٥٨٤).
(٧) رواه الإمام أحمد في حديث أبي هريرة (٩٨٤٢).
(٨) رواه أبو يعلى في المسند في حديث أبي هريرة (٦٤٥٤).

ورواه وهب بن جرير عن شعبة عن العلاء بلفظ: ((لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب))[1]، وهذا مما رواه وهب بن جرير بالمعنى، ولا يمكن تفسير ((الخداج)) في الحديث بما جاء في هذه الرواية وأنه عدم الإجزاء حملاً للرواية على التعدد، فهذا لا يتأتي هنا مع اتحاد مخرج الحديث، فالسند واحد متحد فلا ريب في أنه حديث واحد متحد اختلف لفظه، وعليه تكون رواية وهب بن جرير شاذة بالنسبة إلى ألفاظ بقية الرواة؛ لاتفاقهم دونه على اللفظ الأول، لأنه يبعد كل البعد أن يكون أبو هريرة له سمعه باللفظين، ثم نقل عنه ذلك، فلم يذكره العلاء لأحد من رواته على كثرتهم إلا لشعبة، ثم لم يذكره شعبة لأحد من رواته على كثرتهم إلا لوهب ابن جرير[2].

مثال على الرواية بالمعنى: حديث أبي بكرة ﷺ بلفظ: ((إذا اقتتل المسلمان، بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار))، قلت: يارسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: ((إنه كان حريصًا على قتل صاحبه)).

ورواه مسلم بن أبي بكرة ﷺ [3]عن أبيه أبي بكرة بلفظ: ((إذا اقتتل المسلمان، فالقاتل والمقتول في النار)).

ورواه عنه ربعي بن حراش، رواه عن ربعي منصور، وعن منصور شعبة بن الحجاج، واختلف على شعبة في اللفظ:

---

(١) رواه من هذا الطريق ابن خزيمة في الصلاة، ذكر الدليل على أن الخداج الذي أعلم النبي ﷺ في هذا الخبر هو النقص الذي لا تجزئ الصلاة معه (٤٩٠)، وابن حبان في الصلاة، ذكر البيان بأن الخداج الذي قال رسول الله ولا في هذا الخبر هو النقص الذي لا تجزئ الصلاة دون أن يكون نقصاً تجوز الصلاة به (١٧٨٩).

(٢) النكت لابن حجر: (٨٠٧/٢).

(٣) مسند أحمد: حديث أبي بكرة: (١٩٩٨٠).

فرواه محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة [١] بلفظ: ((إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما على جرف جهنم، فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلاها جميعاً)).

ورواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة[٢] بلفظ: ((إذا أشار المسلم على أخيه المسلم بالسلاح، فهما على جرف جهنم، فإذا قتله خوا جميعاً فيها)).

فرواية الأحنف بن قيس: ((إذا التقى المسلمان بسيفيهما))، ورواية مسلم بن أبي بكرة: ((إذا اقتتل المسلمان)) متقاربتان في اللفظ، والمعنى فيهما واحد.

أما رواية ربعي بن حراش بكلتا لفظيها: ((إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح))، و((إذا أشار المسلم على أخيه المسلم بالسلاح)) تخالف في المعنى الروايتين السابقتين، ومخرج الحديث واحد وهو أبو بكرة ونه، فلا وجه لحمل هذا الاختلاف على تعدد صدور الحديث عن النبي ﷺ ثم إن اللفظ الأول مؤيد بروايات أخرى، منها ما في حديث أبي موسى الأشعري فيه عن النبي ﷺ قال: ((إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار)) قيل: يا رسول الله هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: ((أراد قتل صاحبه))[٣].

وهذا بمجموعه دليل واضح على أن رواية ربعي بن حراش مروياً على المعنى، فحصل وهم في روايتها، فتكون معلولة[٤]، ولا يشكل على هذا أنها في صحيح مسلم، إذ

(١) مسند أحمد: حديث أبي بكرة (١٩٩١١)، وصحيح مسلم في الفتن، إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، (٢٨٨٨)، سنن ابن ماجه في الفتن، إذا التقى المسلمان بسيفيهما (٣٩٩٠)

(٢) سنن النسائي: تحريم الدم، باب تحريم القتل (١١٩).

(٣) المرجع السابق، وسنن ابن ماجه: الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفهما، (٣٩٦٤).

(٤) ينظر: منهج نقد المتن للإدلبي: ص٩٣.

إن مسلماً ذكرها في آخر الباب، ومعلوم من منهجه أنه عند سياق روايات الحديث يقدم الأصح فالأصح، وقد يؤخر رواية لخطأ فيها تبينه الرواية المقدمة في ذاك الموضع.

المسألة الثانية الاختصار في الحديث:

المقصود بالاختصار: رواية بعض الحديث دون بعض(١).

مثال ذلك: حديث علي بن عياش حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر عنه قال: ((كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء غيرت النار)).

هكذا رواه أبو داود والنسائي وابن حبان وابن خزيمة(٢)، وقال أبو داود: هذا اختصاراً من الحديث الأول.

يريد: الحديث الذي رواه قبله من طريق ابن جريج أخبرني محمد بن المنكر قال سمعت جابر بن عبدالله يقول: ((قربت للنبي ﷺ خبزاً ولحماً، فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به، ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ))(٣).

---

(١) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص٢١٦، شرح نخبة الفكر: ص٤٩٤، توجيه النظر: (٧٠٣/٢).

(٢) سنن أبي داود: الطهارة، في ترك الوضوء مما مست النار (١٩٢)، سنن النسائي: الطهارة، ترك الوضوء مما غيرت النار (١٨٥)، صحيح ابن حبان: الطهارة، ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أنه ناسخ لأمره بالوضوء من لحوم الإبل (١١٣٤)، صحيح ابن خزيمة: الطهارة، ذكر الدليل على أن ترك النبي ﷺ الوضوء مما مست النار أو غيرت ناسخ لوضوئه كان مما مست النار (٤٣).

(٣) سنن أب داود: الطهارة، في ترك الوضوء مما مست النار (١٨٧)، ورواه الترمذي في الطهارة، ترك الوضوء مما غيرت النار (٨٠)، من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل ومحمد بن المنكدر عن جابر، ولكن بلفظ: ((خرج رسول الله ﷺ وأنا معه، فدخل على امرأة من الأنصار، فذبحت له شاة فأكل، وأتته بقناع من رطب فأكل منه، ثم توضأ للظهر وصلى، ثم انصرف فأتته بعلالة من علالة الشاة فأكل، ثم صلى العصر ولم يتوضأ)).

قال الحافظ ابن حجر مبيناً معنى قول أبي داود: هذا اختصار من الحديث الأول: "قال أبو داود وغيره: إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي، وأن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي ﷺ شاة، فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر، ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار، وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حد لا بسبب الأكل من الشاة"(١).

وقال أبو حاتم: "هذا حديث مضطرب المتن؛ إنما هو: ((أن النبي ﷺ أكل كتفا ثم صلى ولم يتوضأ))، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر، ويمكن أن يكون شعيب بن أبي حمزة حدث من حفظه فوهم فيه"(٢).

ووجه الإخلال بمعنى الحديث في اختصار شعيب له: أن قول شعيب في حديثه: ((آخر الأمرين))، ظاهره يفيد العموم في حكاية فعل النبي ﷺ وهذا مما يمكن أن يُستدل به على نسخ الأمر بالوضوء مما مست النار(٣)، في حين أنّ معناه: آخر الأمرين في الواقعة التي أشار إليها أبو داود وأبو حاتم، وهذه الواقعة لا تفيد النسخ؛ لما بينه ابن حجر من جواز أن يكون وضوءه أولاً لحدث، لا يسبب الأكل مما مست النار، مع العلم بأن الثابت عند أهل العلم لمجموع الأدلة نسخ الأمر بالوضوء مما مست النار، والله تعالى أعلم(٤)

(١) فتح الباري: (٣١١/١).

(٢) علل الحديث: (٦٦/١).

(٣) ورد ذلك في أحاديث كثيرة، منها ما رواه مسلم في الطهارة، الوضوء مما مست النار، (٣٥٢)، من حديث أبي هريرة: سمعت رسول الله ويقول: ((توضؤوا مما مست النار)).

(٤) ينظر: التلخيص الحبير: (١١٦/١)، والإشارات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات: ص١٧٣.

المسألة الثالثة: الجمع بين الأحاديث

ويقصد به: ذكر الراوي أكثر من حديث في سيلق واحد، عند اتحاد إسنادهما[١].

مثال ذلك: ما رواه البخاري[٢] من طريق أبي كريب وموسى بن حزام، والنسائي[٣] من طريق القاسم بن زكريا بن دينار الكوفي.

جميعهم (أبو كريب وموسى بن حزام والقاسم بن زكريا) عن حسين بن علي عن زائدة عن ميسرة الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: ((استوصوا بالنساء، فإن المرأة خُلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإنّ ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء)).

ورواه البخاري[٤] من طريق إسحاق بن نصر حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، واستوصوا بالنساء خيراً؛ فإنهن خُلقن من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإنّ ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيراً)).

وفي الحديث على هذه الرواية تضمن زيادة على الحديث الأول، وهي قوله: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره)).

ورواه مسلم[٥] من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فإذا شهد أمراً فليتكلم بخير أو ليسكت، واستوصوا بالنساء، فإنّ المرأة خُلقت من

---

(١) ينظر: أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، د.شرف القضاة، د.أمين القضاة: ش٣٨.

(٢) صحيح البخاري: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم وذريته: (٣١٥٣).

(٣) سنن النسائي: حقوق الزوج، باب الوصية بالنساء: (٩١٤٠).

(٤) كتاب النكاح، باب الوصاة بالنساء: (٤٨٩٠).

(٥) كتاب الرضاع، الوصية بالنساء: (١٩٩٨).

ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، إن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، استوصوا بالنساء خيراً)).

هذه الرواية من هذا الطريق مشتمل على زيادة لم تذكر في الروايتين السابقتين، وهي: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فإذا شهد أمراً فليتكلم بخير أو ليسكت)) وقد اشتملت على ما جاء في الروايتين السابقتين: ((استوصوا بالنساء ...)).

ورواه أبو يعلى[١] من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن ميسرة الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذين جاره، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن قرى ضيفه))، قيل: يا رسول الله ما قرى الضيف؟ قال: ثلاث، فما كان بعد فهو صدقة، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليشهد بخير أو ليسكت، واستوصوا بالنساء خيراً، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن أقمته كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج)).

وقوله في هذه الرواية ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن قرى ضيفه ...)، زيادة لم ترد في جميع الروايات السابقة، مع تضمنه جميع ما جاء في الروايات السابقة.

وقد رأيت أن مدار الحديث عند الجميع على حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عنه، ومرجع الاختلاف بين روايات حسين الجعفي لهذا الحديث، أنها أحاديث كانت عنده بإسناد واحد، جميعها عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ، فكان أحياناً يجمع بعضها إلى بعض، وأحياناً يقتصر على بعضها.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجعفي عن زائدة بهذا الإسناد، فربما جمع، وربما أفرد، وربما استوعب، وربما اقتصر"[٢].

---

(١) المسند: حديث أبي هريرة ﷺ (٦٢١٨).

(٢) فتح الباري: (٩/٢٥٣).

فتعددت روايات الحديث بتعدد صور المتن، وكان الجمع بين الأحاديث أحيانًا والاقتصار على بعضها أحيانًا هو السبب في هذا التعدد والله أعلم.

أنواع العلوم المتولدة من تعدد ألفاظ المتن

وفيه خمسة أنواع:

فهذه بعض أنواع من علوم الحديث تتولد عن اختلال ضبط الراوي وقد جرى في اصطلاح المحدثين على تسمية بعض صور التعدد بسبب اختلال الضبط هذه بمسميات خاصة يُفهم منها طبيعة التعدد وصورته عند الإطلاق:

فإما أن يكون هذا التعدد بالزيادة في الحديث أو النقصان منه في السند أو المتن، وهو ما يعرف بالزيادة في الحديث، والمشهور منه عند المحدثين زيادة الثقة في الحديث، لأن الزيادة إن صحت ظهر بها تقصير من تركها وضعف حفظه من هذا الجانب، وإن لم تصح دل ذلك على اختلال ضبط من ذكرها في الحديث.

أو يكون بزيادة راو في الإسناد المتصل، وهو المزيد في متصل الأسانيد. أو بإبدال راو في سند الحديث بغيره، أو بتغيير ألفاظ متن الحديث بالتقدير والتأخير، وهذا ما يعرف بالقلب. أو في تغيير بنية الكلمة في السند أو المتن، وهو التصحيف. أو بزيادة شيء في الحديث مما ليس منه، وهو الإدراج .

كل هذه الأنواع من علوم الحديث متولدة عن تعدد الروايات لاختلال ضبط الراوي.

النوع الأول زيادة الثقة:

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم.[1]"

والزيادة تكون في السند وتكون في المتن، وفائدتها هي الكشف عن تفاوت الرواة – على ثقتهم – في الضبط، فلو قبلت الزيادة وكان الصواب إثباتها فهذا يدل على تقصير

(١) اختصار علوم الحديث: (١/١٩٠).

من تركها في الحفظ، وإذا لم تقبل وكان الصواب خطأها، دل على توهم الراوي لها، وهذا مؤشر على اختلال هذا الحديث.

إذاً الزيادة في الحديث لا بد فيها من تعدد روايات الحديث، لذلك نجد الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى يقول عن فن الزيادات في الحديث: "هو فنّ لطيف يُستحسن العناية به، يُعرف بجمع الطرق والأبواب"(١).

ومثال الزيادة:

حديث زيد بن خالد الجهني ﷺ : ((أن النبي ﷺ سأله رجل عن اللقطة؟ فقال: اعرف وكاءها وعفاصها، ثم عرفها سنة، ثم استمتع بها، فإن جاء ربها فأدها إليه، قال: فضالة الإبل؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه، فقال: وما لك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر، فذرها حتى يلقاها ربها فضالة الغنم؟ قال: لك أو لأخيك أو للذئب))

- الحديث رواه مالك(٢).
- وسفيان الثوري(٣)
- وسليمان بن بلال(٤)
- وعمرو بن الحارث(٥)
- وحماد بن سلمة(٦) .

(١) فتح المغيث (١/ ٢١٢).

(٢) صحيح البخاري: المساقاة، باب شرب الناس والدواب من الأنهار (٢٢٩٣)، صحيح مسلم: اللقطة (١٧٢٢)، سنن أبي داود: اللقطة، باب التعريف باللقطة (١٧٠٤).

(٣) صحيح البخاري: اللقطة، ضالة الإبل (٢٢٩٥)، ومسلم في الموضع السابق.

(٤) صحيح البخاري: العلم، الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره (٩١)، صحيح مسلم في الموضع السابق.

(٥) مسلم (١٧٢٢).

(٦) المرجع السابق.

جميعهم عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني بهذا اللفظ.

ورواه إسماعيل بن جعفر[١] ويحيى بن سعيد الأنصاري[٢] عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني نه، بنحو اللفظ السابق، لكن في حديثهما في ضالة الغنم: ((خذها، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب)).

وإسماعيل ثقة، وذلك يحيى من القات الكبار، وقد زادا في الحديث لفظ: خذها. قال أبو داود: " رواه الثوري، وسليمان بن بلال، وحماد بن سلمة، عن ربيعة مثله ولم يقولوا خذها[٣]

ومنهج النقاد من المحدثين: قبول الزيادة من الثقة الحافظ ما لم يقم دليل على وهمه فيها، فتكون شاذة مردودة، وعلى ذلك جرى منهج الشيخين البخاري ومسلم، فخرجا الكثير من متون الحديث يزيد الرواة فيها على بعضهم، يصححان إلى كل ذلك مما سلم من معارض يقوي القول بعدم صحتها[٤].

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: "اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون الصحيح أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن، والمنقول

(١) صحيح البخاري: اللقطة، باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة (٢٣٠٤) وصحيح مسلم: اللقطة (١٧٢٢)، سنن أبي داود: اللقطة، التعريف باللقطة (١٧٠٤)، سنن الترمذي: الأحكام، ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم (١٣٧٢).

(٢) البخاري في الطلاق، حكم المفقود في أهله وماله (٤٩٨٩)، سنن ابن ماجه: الأحكام، ضالة الإبل، (٢٥٠٤).

(٣) عون المعبود: (٨٦/٥).

(٤) ينظر: تحرير علوم الحديث: (٦٩٢/٢).

عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم: اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة"(١).

ثانيًا: المزيد في متصل الأسانيد:

ويقصد به: كل حديث زيد في سنده المتصل راوٍ أو أكثر وهمًا وخطًا، فيكون هذا الطريق مردوداً

سواء كانت الزيادة فيه صواباً أو خطأً.

وهو اختيار بدر الدين بن جماعة رحمه الله تعالى، فقال في تعريف المزيد: "أن يزيد الراوي في إسناد جديد رجلا أو أكثر وهماً منه وغلطاً(٢).

قال هذا في توجيه صنيع ابن الصلاح في العلوم الحديث، ذلك أن ابن الصلاح أفرد المزيد في نوع مستقل من أنواع علوم الحديث، لكنه لم يذكر تعريفاً بهذا المصطلح، إنما ذكر مثالاً له، وعلق عليه، وتعقب منهج الخطيب وما جرى عليه في كتابه: "تميز المزيد" فاستخلص ابن جماعة من كلام ابن الصلاح أن المزيد: ما زيد في إسناده رجلاً أو أكثر وهماً وغلطة، وفيما يلي عبارة ابن الصلاح لنعرف من مجموع كلامه حقيقة مراده بالمزيد:

قال رحمه الله تعالى: "معرفة المزيد في متصل الأسانيد، مثاله: ما روي عن عبدالله بن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: حدثني بسر بن عبيدالله قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد

(١) نزهة النظر: ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) المنهل الروي: (٧١).

الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها))[1]، فذكر سفيان في هذا الإسناد وهم وهكذا ذكر أبي إدريس.

أما الوهم في ذكر سفيان فمن دون ابن المبارك؛ لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما.

وأما ذكر أبي إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك أن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين يُسَر وواثلة وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة.

به فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم؛ وذلك لأن

بن بشر وواثلة، وفيهم

قال أبو حاتم الرازي: يرون أن ابن المبارك وهم في هذا، قال: وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بُسرٌ من واثله نفسه[2].

(١) صحيح مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر (٩٧٢)، وسنن الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها (١٠٥٠). قال الترمذي: وهذا الصحيح، أي: إسقاط أبي إدريس، قال محمد – أي: البخاري وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك، وزاد فيه عن أبي إدريس الخولاني، وإنما هو بسر بن عبيد الله عن واثلة، هكذا روى غير واحدٍ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وليس فيه عن ابي إدريس، وبسر بن عبيدالله قد سمع من واثلة بن الاسقع.

(٢) علل الحديث: (١/٣٤٩).

ثالثا المدرج:

ويقصد به: الحديث الذي اطُلع في متنه أو إسناده على زيادةٍ ليست من"[١].

مثاله:

ما رواه البخاري من طريق عبدالله بن المبارك: أخبرنا يونس عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال أبو هريرة عنه: قال رسول الله ﷺ : ((للعبد الملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك))

فعبارة: ((لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك))، مما يمتنع إضافته إلى النبي ﷺ ؛ لأنه جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق، فكيف يتمنى أن يكون كذلك، ثم إن الرق غير لائق بالنبوة[٢]، كما أنه يدل عليه عبارة ((وبرُ أمي))، فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرها[٣].

رابعاً المقلوب:

ويقصد به: "إبدال من يعرف برواية بغيره. فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله.

وقد يقع ذلك عمدا إما بقصد الإغراب أو لقصد الامتحان. وقد يقع وهما فأقسامه ثلاثة: وهي كلها في الإسناد وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعا"[٤].

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه صبحي الصالح: ص ٢٤٤.

(٢) المرجع السابق: ص٢٤٦، منهج النقد: ص٤٤٣.

(٣) فتح الباري: (١٧٦/٥).

(٤) النكت: (٨٦٤/٢).

مثاله:

القلب ما يقع الغلط فيه بالتقديم والتأخير في الأسماء، وذلك فيما رواه ابن ماجه من طريق منصور بن صقير حدثنا ثابت بن محمد عن نافع أبي غالب عن أبي سعيد الخدري قال: قال

رسول الله ﷺ: ((حريم البئر مد رشائها))[١].

وقوله في الحديث: (ثابت بن محمد) وهم، وصوابه: (محمد بن ثابت)[٢]

وهو محمد بن ثابت العبدي أبو عبدالله البصري، إذ هو من يروي عن أبي غالب ويروي عنه منصور بن صقير[٣]، وليس في الرواة من طبقة محمد بن ثابتِ هذا أو طبقة قريبة منه من يدعي ثابت بن محمد، وقد قال البوصيري رحمه الله تعالى: ثابت بن محمد انقلب على ابن ماجه، وصوابه محمد بن ثابت[٤].

المصحف والمحرف:

ويقصد بالتصحيف والتحريف: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق. فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط؛ فالمصحف. وإن كان بالنسبة إلى الشكل؛ فالمحرف"[٥].

(١) سنن ابن ماجه: كتاب الأحكام، باب حريم البئر، (٢٤٨٧)، والحديث ضعيف كما في مصباح الزجاجة: (٨٥/٣).

(٢) مصباح الزجاجة: (٨٥/٣).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: (٥٥٤/٢٤).

(٤) مصباح الزجاجة: (٨٥/٣).

(٥) نزهة النظر: ص٩٦.

ومن أمثلة التصحيف: ما رواه البيهقي من طريق عبد الرزاق أنبا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة ﷺعن النبي ﷺ قال: ((العجماء جرحها جبا، والمعدن، والنار جُبَارُ، وفي الركاز الخمس))[١].

وأبو داود وابن ماجه[٢] من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة: قال: قال رسول الله ﷺ: ((النار جبار))

رواه أبو داود[٣] من طريق عبد الملك الصنعاني عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عنه قال رسول الله ﷺ: ((النار جُبّار)).

والحديث رواه سعيد بن المسيب[٤] وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف[٥].

(١) سنن البيهقي الكبرى: كتاب الحدود، علة الحديث الذي رُوي فيه: النار جبار، (١٧٤٧٢).

(٢) سنن أبي داود: كتاب الديات، باب في النار تعدي، (٤٥٩٤)، سنن ابن ماجه: كتاب الديات، باب الجبار، (٢٦٧٦).

(٣) الموضع السابق.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس (١٤٢٨)، صحيح مسلم: كتاب الحدود، جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (١٧١٠)، سنن أبي داود: كتاب الديات، العجماء والمعدن والبئر جبار، (٤٥٩٣)، سنن الترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار وفي الركاز الخمس (٦٤٢)، سنن النسائي: كتاب الزكاة، باب المعدن (٢٤٩٥)، سنن ابن ماجه: كتاب الديات، باب الجبار (٢٦٧٣).

(٥) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس (١٢٨)، ومسلم في الحدود، جرح العجماء والمعدن والبئر جبار: (١٧١٠)، سنن أبي داود: كتاب الديات، العجماء والمعدن والبئر جبار، (٤٥٩٣)، سنن النسائي: كتاب الزكاة، باب المعدن (٢٤٩٧).

وأبو صالح ذكوان السمان[١]، ومحمد بن زياد الجمحي[٢] ، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود[٣]، جميعهم عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: ((العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جُبَارُ وفي الركاز الخمس)).

فقد اتفقت الروايات المشهورة في حديث أبي هريرة ﷺ هذا على لفظ: ((البئر جبار))، إلا ما كان من رواية معمر هذه عن همام عن أبي هريرة ﷺ التي جاءت بلفظ:

((النار جبار)).

وروى الدارقطني والبيهقي[٤] عن عبد الرزاق قال: قال معمر: "لا أراه وهماً"، يعني: ((النار جبار)).

وقد بين الإمام أحمد وجه الوهم في ذلك فقال: "أهل اليمن يكتبون النار النير)، ويكتبون (البير) مثل ذلك»، يعني: فهو تصحيف[٥].

وقال يحيى بن معين أصله: (البير جبّارُ)، ولكنه صحفه معمر، فقال: ((النار))[٦].

وقال الذهبي: "أظنها تصحفت عليهم، فإنّ (النار) قد تكتب (النير) على الإمالة بياء على هيئة (البير) فوقع التصحيف"[٧].

(١) صحيح البخاري: كتاب المساقاة، باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن، (٢٢٢٨).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الديات، باب العجماء جبار، (٦٥١٥).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الحدود، جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (١٧١٠).

(٤) سنن الدارقطني: (١٥٢/٣)، سنن البيهقي الكبرى: (١٧٤٧٣).

(٥) سنن البيهقي الكبرى: (٣٤٥/٨).

(٦) نقله ابن عبدالبر في التمهيد: (٢٦/٧).

(٧) سير أعلام النبلاء: (٥٦٨/٩).

نتائج وتوصيات:

١- أن تعدد متون الحديث أمر طبيعي وظاهرة يتصور وجودها في نقل الأخبار والروايات، فلا يمكن اعتبار ذلك دليلا على عدم ضبط الرواة للأحاديث.

٢- أن كثيرا من أسباب هذا التعدد إنما هو لهدف يتناسب مع طبيعة هذا التشريع، كتعدد صور العمل المأمور به، وتنوع طرقه، ونسخ بعض الأحكام، واختلاف حال المخاطبين وغير ذلك.

٣- أن اختلاف روايات الحديث أسهم في توسيع دائرة الاستنتاج الفقهي والاجتهاد، وفتح المجال أمام المجتهدين ليأخذ كل منهم من روايات الحديث ما ينسجم مع مقاصد الشريعة وروحها.

٤- الأصل في أن تفاوت متون الحديث النبوي لا يعتبر من قبيل علم مختلف الحديث، فكل موضوع يختلف عن الآخر رغم وجود بعض التداخل بينهما.

٥- إن تفاوت الروايات لا يعني أن الأحاديث النبوية لم ترو بألفاظها، فالأصل أن الأحاديث مروية باللفظ إلا ما ثبت أنه مروي بالمعنى، فالرواية بالمعنى سبب واحد من جملة أسباب تفاوت الروايات.

٦- الأصل في تفاوت الروايات صدوره من النبي ﷺ بألفاظ متعددة إلا إذا ثبت أن الحادثة واحدة لم تتعدد.

٧- أن تفاوت روايات الحديث الصادر عن رسول الله ﷺ له مقبول في جميع حالاته، وأما التفاوت الصادر عن الرواة فهو مقبول إلا ما كان راجعا إلى الخطأ[١].

٨ – أن أسباب تعدد الروايات متنوعة ومتعددة.

٩- أما بذله أهل العلم من العناية بكتب الزوائد له أثر كبير في خدمة هذا الموضوع عند إرادة تطبيقه.

---

(١) أسباب تعدد الروايات د: شرف القضاة، د. أمين القضاة.

١٠- العناية بجمع روايات الحديث وألفاظه ليس أمرا حادثا جديدا، فقد عني به علماء الأمة منذ عصر الرواية [١].

١١- هذا العمل له فوائد كثيرة إسنادية ومتنية.

١٢- أختم بالتوصية المؤكدة: ينبغي أن يعنى بهذا الموضوع عناية فائقة، بحيث تكون له الأولوية لدى الأقسام المتخصصة في الجامعات بالسنة النبوية، والحث بأن يعطى هذا الموضوع عناية؛ فهو مازال شبه منسي لم يحظ بما حظي به كثير من موضوعات السنة النبوية.

هذا ما تيسر جمعه في هذه القضية والله أسال العون السداد
وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) صحيح مسلم؛ وقد تميز بجمع الروايات في موضع واحد، جامع الأصول لابن الأثير: وقد اعتنى بذلك في منهجه؛ حيث يستقصي في كل باب ذكر الروايات والشواهد، فتح الباري لابن حجر: وقد اعتنى بجمع الروايات سواء ما يذكره البخاري من روايات في مواضع أخرى من الصحيح أو ما يقف عليه هو من روايات للحديث في مصادر السنة الأخرى. وقد أشار إلى منهجه في ذلك في مقدمته "هدي الساري" ص:٤.

فهرس المصادر والمراجع:

١. اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢.
٢. أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي: د. شرف القضاة، د. أمين القضاة، دار الفرقان، عمّان ١٤١٩ هـ.
٣. الإشارات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات: طارق بن عوض الله محمد، مكتبه ابن تيميه، مصر ١٤١٧ هـ.
٤. أصول الحديث علومه ومصطلحه محمد الخطيب
٥. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى /١٤١٤ هـ.
٦. تحرير علوم الحديث: عبدالله الجديع، مؤسسه الريان، بيروت، ١٤٢٨ هـ
٧. التلخيص الحبير: في تخريج أحاديث الرافعي الكبير أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ): دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، الناشر: مكتبة المؤيد.
٨. تهذيب الكمال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.
٩. تهذيب اللغة: ابو منصور محمد بن احمد الازهري، ت: محمد عوض مرعب، دار احياء التراث، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

١٠. توجيه النظر الى اصول الاثر: الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، ت: عبدالفتاح ابو غدة، دار البشائر الاسلامية، بيروت، ١٤١٦هـ.
١١.جامع الأصول من أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري، ت: عبدالقادر الارنؤوط، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٢.الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: احمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
١٣.سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، ت: بشار عاد معروف، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
١٤.سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
١٥. السنن الكبرى: ابو بكر البيهقي، ت: محمد عبدالقادر عطا، دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
١٦.سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى
١٧.ت: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م
١٨.سنن الدارقطني: ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: السيد عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
١٩.سنن النسائي: ابو عبدالرحمن النسائي، ت: عبدالفتاح ابو غدة، مكتبة المطبوعات الاسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ.
٢٠.سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز

الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢١.شرح العلل لابن رجب:: ت: همام سعيد، دار النشر: مكتبة الرشد- الرياض، ط ٧، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٢٢.شرح ألفية العراقي عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين المعروف بابن العيني الحنفي (المتوفى: ٨٩٣هـ) ت: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط: ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

٢٣.شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر: ملا علي القاري، ت: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الارقم، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة

- بيروت، الطبعة: ٢، ١٤١٤ - ١٩٩٣

٢٥.صحيح ابن خزيمة: محمد بن اسحاق، ت: محمد مصطفى الاعظمي، المكتب الاسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.

٢٦.صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ، باعتناء: محمد زهير بن ناصر الناصر.

٢٧.صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، المكتبة التجارية، مكة، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٨.علل الترمذي مع شرحه: عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، ت: نور الدين عتر، دار الملامح للطباعة، ط١، ١٣٩٨

٢٩.علل الحديث: لأبن ابي حاتم الرازي، ت: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٣٠.العلل الصغير: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ت: أحمد محمد شاكر وآخرون: دار إحياء التراث العربي – بيروت
٣١.علوم الحديث: لابن الصلاح الشهرزوري، ت: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ.
٣٢.علوم الحديث ومصطلحه: د/صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٧٣م.
٣٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العين، دار احياء التراث، بيروت
٣٤.فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
٣٥.فتح المغيث شرح الفية الحديث: شمس الدين محمد سخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
٣٦.قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩م.
٣٧.كتاب العين: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي.
٣٨. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط١.
٣٩.المتواري على تراجم أبواب البخاري: ابن المنير الاسكندري، ت: صلاح الدين مقبول، مكتبة المعلا، الكويت،١٤٠٧هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ت: محمود إبراهيم زايد: دار الوعي – حلب، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ

٤٠.مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان القاري، ت: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤١. مسند أبو يعلى: ابو يعلى التميمي، ت: حسين سليم اسد، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤٢. مسند الإمام أحمد: دار احياء التراث، بيروت، ١٩٩١م.

٤٣. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة: احمد بن ابي بكر البوصيري، ت: محمد المنتقى، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) الناشر: المكتبة العلمية – بيروت

٤٤.مصنف ابن أبي شيبة: ابو بكر عبدالرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الاعظمي، المكتب الاسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٥.مقاييس اللغة: احمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٤٦.المقنع في علوم الحديث: سراج الدين عمر الانصاري، ت: عبدالله الجديع، دار فواز، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٧.مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى: د. عبد الرزاق الشايجي، ود. السيد محمد نوح، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٨.المنتقى شرح الموطأ: ابو الوليد الباجي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣١م.

٤٩.منهج النقد في علوم الحديث: د/ نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيرزت، ط٣، ١٤١٨هـ.

٥٠.منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي: صلاح الدين الأدلبي، دار الافاق الجديدة، ط١، ١٤٠٣هـ..

٥١. المنهل الروي: في مختصر علوم الحديث النبوي

أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان: دار الفكر – دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٦

٥٢.ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي، ت: علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٣.نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: عبدالله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، دار النشر: دار القبلة–جدة، مؤسسة الريان، المكتبة المكية.

٥٤.النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر، ت: ربيع بن هادي عمر، دار الراية، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ.

٥٥.نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ : للحكيم الترمذي، ت: عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

٥٦.هدي الساري مقدمة فتح الباري: لابن حجر، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.

فهرس المحتويات

ملخص البحث: ٢٨٣٨

مقدمة.....٢٨٤٠

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره: ٢٨٤٢
- أهداف البحث: ٢٨٤٢
- مشكلات البحث: ٢٨٤٢
- الدراسات السابقة: ٢٨٤٢
- منهج البحث:.....٢٨٤٣
- حدود البحث: ٢٨٤٤
- خطة البحث:.....٢٨٤٤

المبحث الأول: معنى تعدد روايات متن الحديث النبوي ٢٨٤٦

- معنى تعدد روايات. ٢٨٤٦
- معنى المتن: ٢٨٤٧
- معنى الحديث: ٢٨٤٧

المبحث الثاني: أسباب تعدد الروايات.....٢٨٤٨

- المطلب الأول: أسباب تعدد الروايات من ناحية الاختلاف في فعل النبي ﷺ ٢٨٤٨
- المطلب الثاني: أسباب تعدد الروايات مما صدر من الرواة بسبب اختلال ضبط الراوي ٢٨٥٤

أولاً اختلاط الراوي: ٢٨٥٥
ثانياً اضطراب الراوي: ٢٨٥٦
ثالثاً مخالفة الراوي لمن هو أولى منه ٢٨٥٧
المطلب الثالث: تصرف الراوي في المتن وفيه ثلاث مسائل: ٢٨٦٠
المسألة الأولى: الرواية بالمعنى ٢٨٦٢
المسألة الثانية الاختصار في الحديث: ٢٨٦٥
المسألة الثالثة: الجمع بين الأحاديث ٢٨٦٧
أنواع العلوم المتولدة من تعدد ألفاظ المتن ٢٨٦٩
النوع الأول زيادة الثقة: ٢٨٦٩
ثانيًا: المزيد في متصل الأسانيد: ٢٨٧٢
ثالثا المدرج: ٢٨٧٤
رابعاً المقلوب: ٢٨٧٤
المصحف والمحرف: ٢٨٧٥
نتائج وتوصيات: ٢٨٧٨
فهرس المصادر والمراجع: ٢٨٨٠
فهرس المحتويات..... ٢٨٨٦